

## تداعيات انتشار فيروس كورونا COVID-19

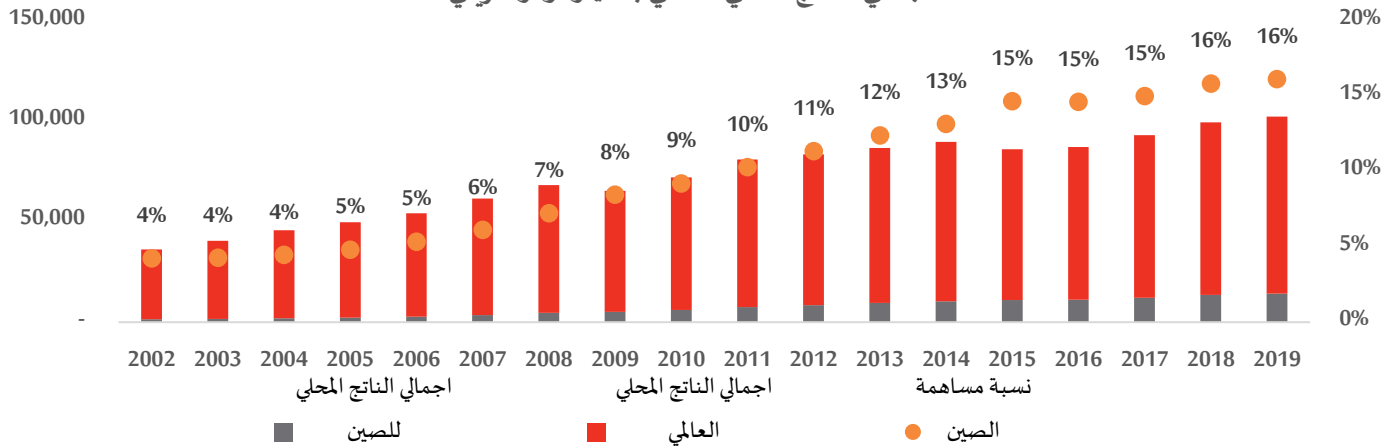
يعد جائحة فيروس كورونا (المعروف بـ COVID-19) صدمة غير متوقعة للنظام العالمي الحالي، فهو يدفع الاقتصاد العالمي إلى الركود، وبينما تحارب برامج التحفيز الحكومية التأثير الاقتصادي للوباء، يبدو أن حالة الذعر المنتشر بالسوق لها اليد العليا، حيث يواصل الفيروس انتشاره في جميع أنحاء العالم منذ تفشي المرض في الصين في يناير. وقد كان لأثر الاضطراب بالاقتصاد الصيني على بقية العالم كتأثير الدومينو. في هذا التقرير نستكشف كيف أثر انتشار هذا الوباء على السوق السعودي من خلال تحليل القطاعات المختلفة.

### تداعيات كورونا على الاقتصاد العالمي

لقد ترابط الاقتصاد العالمي بشكل أكثر من أي وقت مضى، وبالتالي فإن أي هبوط اقتصادي لأي دولة رئيسية في الاقتصاد العالمي سيبدأ سلسلة من ردود الفعل في الاقتصادات الأخرى، وعلى غرار تفشي السارس في عام 2002، فقد تم تأكيد ظهور فيروس كورونا لأول مرة في يناير من هذا العام في مقاطعة هوبي، وبشكل أكثر تحديداً في مدينة ووهان الصينية، حيث يمثل إنتاج هذه المقاطعة حوالي 4.5% من إجمالي إنتاج الصين. ومنذ تفشي المرض تضررت صادرات الصين وتعطلت سلاسل الامداد والتوريد العالمية، وأغلقت متاجر البيع بالتجزئة وانهارت السياحة وهبطت أسعار النفط بسبب انخفاض الطلب.

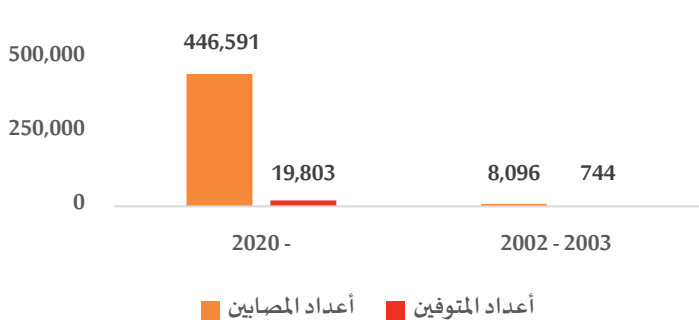
وتعد الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمياً حيث يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي 14.2 تريليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل حوالي 16% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وبالإضافة إلى كونها أكبر شريك تجاري لمعظم جيرانها. تعد الصين أكبر مصدر في العالم (من التليفونات الذكية إلى الشاشات الذكية) وثاني أكبر مستورد، وبشكل أساسي تعتبر الصين تقريبا كمصنع ضخم للصناعة العالمية. يتم تصنيع معظم التكنولوجيا الاستهلاكية من قبل العالم في الصين أو تعتمد على المكونات التي يتم تصنيعها هناك، وتعد ووهان مركز بؤرة فيروس كورونا مركزاً لصادرات قطع غيار واكسسوارات السيارات المزدهرة في الصين، وبشكل أساسي تمثل الصين تقريبا كمصنع ضخم للصناعة العالمية.

### اجمالي الناتج المحلي العالمي بالمليار دولار أمريكي

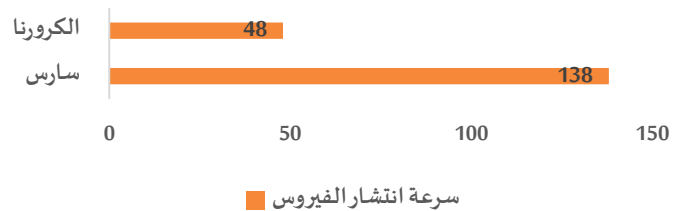


ومن المتوقع أن يؤثر فيروس كورونا سلباً على الاقتصاد أكثر من تأثير تفشي فيروس السارس، والذي ظهر في الصين بعام 2002، حيث أصبح الاقتصاد الصيني الآن أكبر بأربع مرات مما كان عليه وقتها، بالإضافة إلى ذلك، أدى ارتفاع عدد الإصابات والوفيات الناجمة عن فيروس كورونا مقارنة بالسارس إلى تداعيات لاحقة أدت إلى التوقف الفجائي للاقتصاد.

### فيروس كورونا مقابل فيروس السارس



### سرعة انتشار الفيروس لأول 1,000 شخص (بالأيام)



سرعان ما أثر انخفاض الإنتاج في الصين على الشركات حول العالم، نظرا للدور الرئيسي للصين في سلاسل التوريد العالمية كمنتج للسلع الوسيطة، خاصة في أجهزة الحاسب الآلي والإلكترونيات والأدوية ومعدات النقل، وعلاوة على ذلك تعد الصين المصدر الأساسي للطلب على العديد من السلع، على الرغم من أنه يمكن مواجهة اضطرابات التوريد المؤقتة باستخدام المخزون الحالي، إلا أن مستويات المخزون عادة ما تكون غير كبيرة بسبب عمليات التصنيع الوقفي ولا يمكن الحصول على موردين بديلين للأجزاء المتخصصة.

أدى حظر التجوال في المقاطعات التي تنتج ما يمثل أكثر من 69% من الناتج المحلي الإجمالي الصيني في نفاذ بضاعة الشركات الكبرى في جميع أنحاء العالم، وقد قيدت قيود السفر بالفعل حركة 48 مليون شخص وألغت 20 شركة طيران دولية رحلاتها إلى الصين، وهذا يحد من الطلب على النفط والسياحة الدولية، حيث ينفق حوالي 150 مليون سائح صيني سنويا 279 مليار دولار أمريكي على السفر إلى الخارج.

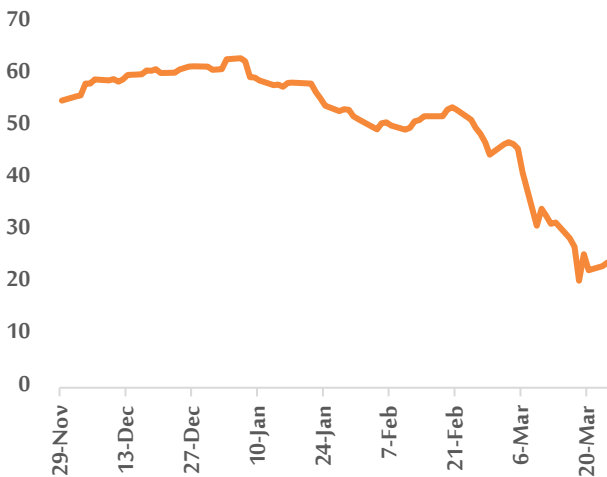
استنادا إلى كل هذه التطورات السلبية، خفض بنك جولدمان ساكس تقديراته للناتج المحلي الإجمالي للربع الأول في الصين إلى انكماش بنسبة 9% من توقعات سابقة للنمو بنسبة 2.5%، وبعد تفشي الوباء توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نمو الناتج المحلي الإجمالي فقط 4.9% (مقارنة بـ 6.1% في 2019)، في حين خفضت اقتصاديات أكسفورد توقعاتها للنمو العالمي إلى 2.3%، وهو أضعف نمو سنوي منذ عام 2009، وقد تفقد اثنان من أكبر مستوردي السلع في الصين (وهما أستراليا والبرازيل) حوالي 0.3% من ناتجهما المحلي الإجمالي بسبب تفشي المرض.

وجدير بالذكر أن الإنتاج الصناعي العالمي كان في حالة ركود في أواخر عام 2019 حيث فقد نمو الإنفاق الاستهلاكي الزخم. وعلاوة على ذلك ظلت التجارة العالمية ضعيفة مع تقلص حجم تجارة البضائع في الربع الرابع لعام 2019. وتعد التعريفات المرتفعة المفروضة على التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة والصين على مدى العامين الماضيين عاملا مهما وراء ضعف الطلب العالمي والتجارة والاستثمار. وتعد الاتفاقية التجارية بين الولايات المتحدة والصين (المرحلة الأولى) في يناير تطورا مرحبا به والذي من شأنه أن يساعد في التخفيف من بعض هذه الآثار، ومع ذلك فإن التزام الصين بشراء سلع وخدمات تراكمية إضافية بقيمة 200 مليار دولار أمريكي من الولايات المتحدة خلال 2021-2020 (مقارنة بما كان في عام 2017 بحوالي 180 مليار دولار أمريكي) سوف يمثل تحديا أمام تحقيقه وسط تفشي فيروس الكورونا، دون التأثير على التجارة مع أطراف أخرى.

إن تأثير فيروس الكورونا، الذي يصنف الآن رسميا على أنه وباء عالمي، يضع ضغوطا على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، تتضح جليا من خلال انكماش سوق الأسهم وانخفاض أسعار النفط.

### أسعار خام النفط الأمريكي (دولار لكل برميل)

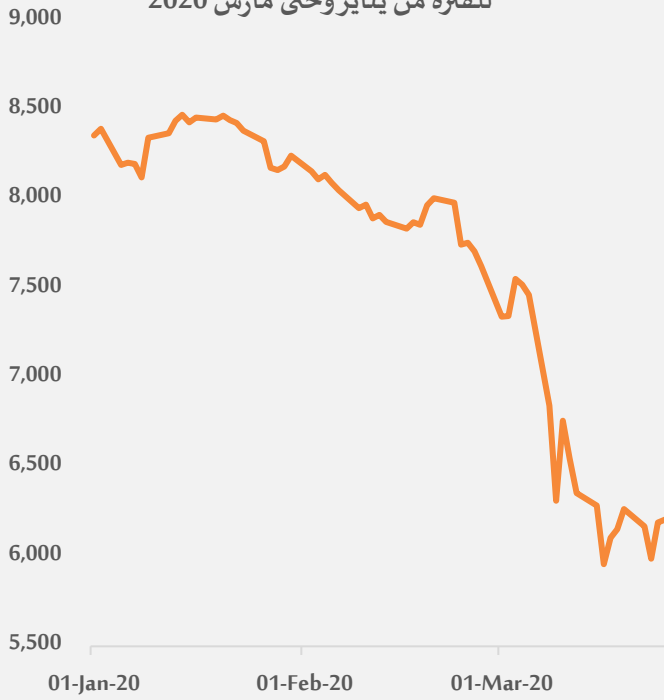
للفترة من ديسمبر 2019 وحتى مارس 2020



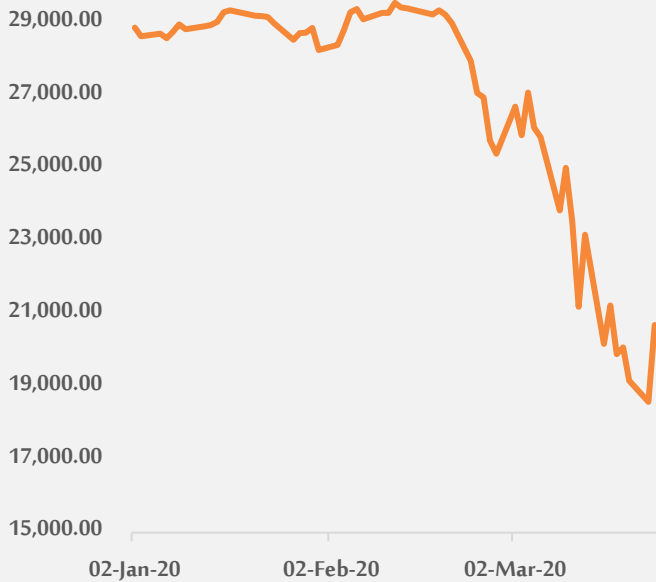
اول هذه التداعيات هي انخفاض أسعار النفط، فمنذ تفشي المرض شهدت أسعار النفط انخفاضا كبيرا، ويرجع ذلك جزئيا إلى انخفاض الطلب، وقامت شركة اس اند بي للتصنيفات العالمية بتعديل افتراضات أسعار كلا من خام غرب تكساس وخام برنت لعام 2020 بمقدار 10 دولارات للبرميل ولم تغير افتراضات أسعار النفط لعامي 2021 و 2022، وهذا أمر جيد خاصة بالنظر إلى أن النفط هو أحد المنتجات التصديرية الرئيسية لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث يمثل قطاع النفط والغاز حوالي 50% من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي 70% من عائدات التصدير، وقد انخفضت الأسعار بشكل كبير بعد انتهاء اتفاق خفض الإنتاج بين أوبك وحلفائها، فقد تراجعت العقود الآجلة للنفط الخام أكثر من 20% بعد أن أعلنت المملكة العربية السعودية عن عزمها رفع الإنتاج ومنح تخفيضات على نفطها، وفي الثامن من مارس انخفضت أسعار خام برنت بنسبة 6.01% إلى 33.64 دولار للبرميل، في حين تم تداول الخام الأمريكي عند 31.15 دولار للبرميل بانخفاض 5.55%، وأيضا في 20 مارس تراجعت العقود الآجلة للخام الأمريكي لشهر أبريل 2.79 دولار أمريكي بنسبة 11.06% لتستقر عند 22.43 دولار أمريكي للبرميل، وانخفضت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت 1.49 دولار أمريكي بنسبة 5.2% ليستقر عند 26.98 دولار أمريكي للبرميل.

نتيجة لانتشار COVID-19 وما تلاه من انخفاض في أسعار النفط، أعلنت المملكة العربية السعودية أنها ستخفض نفقات الميزانية لعام 2020 بنسبة 5٪ تقريبا في محاولة لتعويض تأثير انخفاض أسعار النفط على عجز ميزانيتها. سيتم تخفيض ميزانية العام بحوالي 50 مليار ريال سعودي. وبحسب رويترز، تحتاج السعودية إلى سعر نفط يبلغ حوالي 85 دولاراً لموازنة عجز ميزانيتها و50 دولاراً لموازنة الحساب الجاري.

مؤشر تداول (إغلاق يومي)  
للفترة من يناير وحتى مارس 2020



مؤشر داو جونز الصناعي (إغلاق يومي)  
للفترة من يناير وحتى مارس 2020



وعلاوة على ذلك، يمثل تفشي المرض ضربة كبيرة لقطاعي السياحة والسفر في المملكة العربية السعودية، حيث تستقبل المملكة العربية السعودية كل عام حوالي 20 مليون سائح معظمهم يأتون لأغراض دينية، والتأثير على موسم الحج خسارة للمملكة العربية السعودية، وقد أوقفت المملكة العربية السعودية السفر الدولي إلى البلاد وإيقاف مشاعر العمرة بسبب مخاوف من انتشار فيروس الكورونا.

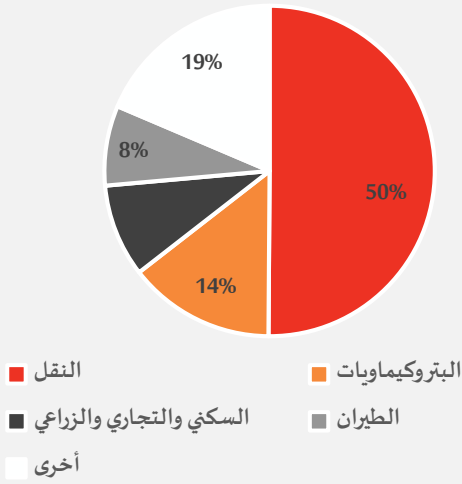
وأخيراً سيكولوجية المستثمرين وتأثيرها على أسواق رأس المال، فمنذ تفشي المرض استحوذت حالة من الذعر والارتباك على الأفراد والمستثمرين مما أدى إلى تقلب شديد في سوق رأس المال الخليجي، هذا بالإضافة إلى احتمالية ألا تتمكن الشركات ذات الرصيد الائتماني الضعيف من الوصول إلى سوق الأسهم هذا العام نظراً إلى الحالة الاقتصادية الحالية.

إن السياسات الداعمة للاقتصاد الكلي يمكن أن تساعد في استعادة الثقة والمساعدة على استعادة الطلب مع تفشي فيروس الكورونا، إلا أن هذه السياسات لن تتمكن من تعويض الاضطرابات الفورية الحادثة والتي تنتج عن عمليات الإغلاق والقيود على السفر. وعلاوة على ذلك كان لبعض محاولات سياسات التيسير الكمي المالية والنقدية مثل خفض أسعار الفائدة وتوفير وتسهيل التمويل للشركات تأثير سلبي على سوق الأسهم العالمية. فبدلاً من أن تكون وسيلة لامتناع الانخفاض الاقتصادي الناتج من تقلبات مرتبطة بتفشي فيروس الكورونا، قدمت السياسة النقدية والمالية المحفزة رسالة عن مدى خطورة الوضع وهو ما زاد من التقلبات في سوق الأسهم.

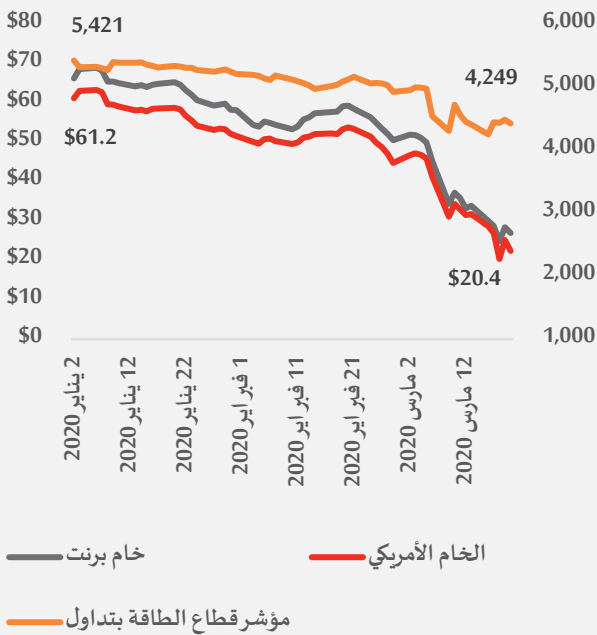
في حين لم يكن هناك قطاع آمن من الاضطراب الكبير الناجم عن انتشار فيروس الكورونا، تفاوت تأثير الفيروس عبر مختلف قطاعات الاقتصاد السعودي، في حين لا يبدو أن قطاع العقار السكني وصناديق الاستثمار العقاري المستثمرة في القطاع السكني متأثران حتى الآن، فإن قطاعي الضيافة والبيع بالتجزئة اصابهما الشلل من هذه التقلبات غير المتوقعة، وعلاوة على ذلك كان لانخفاض أسعار النفط بجانب انتشار الوباء تأثير مبالغ فيه على قطاع الطاقة. ونظراً لتفاوت شدة تأثير ووباء فيروس الكورونا، كان من المهم دراسة المتغيرات المختلفة التي تدخل في ديناميكيات كل قطاع لتحديد شدة ومدى التأثير على كل قطاع.

## قطاع الطاقة

نسب الطلب على النفط لكل قطاع  
(دول منظمة التعاون الاقتصادي)



مؤشر قطاع الطاقة بتداول وأسعار النفط



يواجه قطاع النفط حاليا ضربة مزدوجة غير مسبوقة في أعقاب صدمة الطلب العالمي من اندلاع فيروس الكورونا جنبا إلى جنب مع زيادة الانتاج من المملكة العربية السعودية وروسيا، حيث ان انتهاء اتفاق أوبك وحلفاؤها لخفض الإنتاج أدى الى ارتفاع الإنتاج. هذا إلى جانب انخفاض الطلب العالمي وهو ما نتج عنه عرض فائض. وبالتالي فإن العالم الآن على حافة مشاهدة 20 دولارا لبرميل النفط للمرة الأولى منذ 20 عاما تقريبا.

منذ ظهور فيروس الكورونا في يناير 2020، انخفض الطلب على النفط على خلفية انخفاض الطلب من الصين والقيود العالمية على السفر، وتسبب إغلاق المصانع وإجراءات الحجر الصارمة في الصين (أكبر مستورد للنفط في العالم) إلى جانب القيود العالمية على التجارة والسفر في حدوث اضطرابات كبيرة في أسواق النفط والغاز العالمية، ومن الجدير بالذكر أن الصين وحدها شكلت حوالي 80% من نمو الطلب على النفط العام الماضي.

بالنظر إلى أن فيروس الكورونا لم يعد مجرد مشكلة بالنسبة للصين فقط لأنه تحول إلى وباء عالمي، مما أدى إلى إغلاق وقيود سفر أكثر صرامة بمختلف البلدان، ويشهد القطاع حاليا أحلك أيامه منذ أكثر من عقد. وبحسب ما ورد، شهد استهلاك النفط أول انكماش له منذ عام 2009، حيث انه وفقا لوكالة الطاقة الدولية من المتوقع أن ينخفض الطلب العالمي على النفط بمقدار 1.1 مليون برميل في اليوم خلال عام 2020 على افتراض العودة إلى العمليات الطبيعية بحلول النصف الثاني من عام 2020، وانخفض الطلب الصيني بالفعل بمقدار 1.8 مليون برميل في اليوم على أساس سنوي مع انخفاض الطلب العالمي بمقدار 2.5 مليون برميل في اليوم.

بعد تداعيات سوق النفط أعلنت **أرامكو** أنها تخطط لترشيد النفقات الرأسمالية، وسط تراجع الطلب وانخفاض الأسعار، وذلك للتخفيف من تداعيات تدهور ظروف السوق، تراجعت القيمة السوقية لشركة أرامكو من ذروة بلغت 2 تريليون دولار في ديسمبر إلى 1.5 تريليون دولار في مارس.

ولا تزال التوقعات قصيرة المدى بشأن استمرار انخفاض الطلب على النفط في أعقاب زيادة القيود التنظيمية المتعلقة بالحجر الصحي وزيادة قيود السفر، ومن المتوقع أن يزيد الإنتاج النفطي الضغوط على أسعار النفط.

بالنظر إلى الإجراءات الاحترازية في المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بإغلاق الأماكن التعليمية والترفيهية، وكذلك تعليق الحضور في مكان العمل والنقل، من المتوقع أن تشهد المملكة حركة محدودة وسط تزايد الدعوات للحجر الصحي، وهذا سيؤثر بشكل كبير على عائدات البتزين، ومن المتوقع أن تتلقى كلا من شركتي **الدريس** و**ساسكو** ضربة مضاعفة من انخفاض الطلب وأسعار البتزين.

## القطاع الاستهلاكي

## التغيرات العالمية لمعدلات الاشغال الفندقية

(معدلات التغير لفبر اير 2020 مقابل فبر اير 2019)



المصدر: شركة سميث لأبحاث الطيران

\* فبراير 2020 لا يستوعب تماما تأثير فيروس الكورونا على صناعة الضيافة نظرا لقيود السفر ابتداء من نهاية فبراير 2020.

## تأثير فيروس الكورونا على صناعة الطيران بالمملكة

7.2 مليار دولار أمريكي

خسائر بإيرادات خطوط الطيران بنهاية 11 مارس 2020

15.7 مليون

الخسارة المتوقعة في اعداد المسافرين في المملكة العربية السعودية

3.1 مليار دولار أمريكي

الخسارة المتوقعة في إيرادات خطوط الطيران في المملكة العربية السعودية

140,300

الوظائف المعرضة للخطر في البلاد

المصدر: اتحاد النقل الجوي الدولي

لقد كان لفيروس الكورونا تأثيرًا سلبيًا حادًا على صناعة كاملة، حيث تلقت صناعة السياحة والضيافة أصعب اضطراب منذ عام 2009 بسبب قيود السفر العالمية، وبحسب ما ورد تسرح شركات الطيران الموظفين وتستعد لخسائر فادحة في غضون الأشهر المقبلة، وردا على ذلك تقوم بعض الشركات بتسهيل سياسات الإلغاء لعملائها (بما في ذلك الخطوط السعودية) والتي تخلت عن رسوم الإلغاء وتغيير جميع الرحلات. بالإضافة إلى حظر العمرة، فقد أعلنت المملكة العربية السعودية رسميا عن تعليق جميع الرحلات الدولية اعتبارا من 15 مارس، وكذلك الرحلات المحلية اعتبارا من 21 مارس. إذا تم تمديد حظر العمرة خلال شهر رمضان وموسم الحج (الذي يقوم به أكثر من 2 مليون حاج سنويا)، فستتلقى شركات الطيران وشركات السفر والفنادق في المملكة ضربة كبيرة أخرى هذا العام.

تعتبر مجموعة **الحكيم** ومجموعة **سيرا** القابضة وشركة **التموين** أحد أهم الشركات المتأثرة سلبًا لقيود السفر، من المتوقع أن تصل عمليات شركة **التموين** إلى طريق مسدود تزامناً مع قطاع الطيران، حيث تدر الشركة حوالي 70% من إيراداتها من خدمات التموين على متن الطائرات، ولا تزال أغلبية الـ 30% المتبقية تعتمد على نشاط قطاع الرحلات. حيث تعتمد خدمات المطاعم أيضا على تقديم وجبات للحجاج، فضلا عن تقديم خدمات التموين في صالات الأعمال في المطارات وتشغيل متاجر البيع بالتجزئة بالمطارات. وكنتيجة لعدم اليقين المستقبلي، أعلنت الشركة عن تأجيل توزيع أرباح نقدية عن الربع الرابع 2019 كإجراء وقائي للحفاظ على رصيدها النقدي.

تولد مجموعة **الحكيم** أكثر من 50% من إيراداتها من الفنادق (والتي من المتوقع أن تشهد انخفاضا في معدلات الإشغال) بينما 40% من الإيرادات تتولد من أماكن الترفيه التي أعلنت الشركة عن إغلاقها مؤخرا، وقد تراكمت الخسائر على الشركة بالفعل في خلال العامين الماضيين وسط تزايد المنافسة وانخفاض الطلب ومن المتوقع أن تتأثر أكثر بسبب فيروس الكورونا.

ومن المتوقع أن تواجه مجموعة **سيرا** القابضة رياحا معاكسة كبيرة لأعمالها خلال النصف الأول من عام 2020، كونها في صميم القطاع الأكثر تأثرا وهو قطاع شركات الطيران وخدمات السفر. وتقدم شركة سيرا خدمات حجز تذاكر الطيران وحجز الفنادق هذا غير الخدمات المرتبطة بالسفر والرحلات. وتحقق الشركة أكثر من 40% من إيراداتها من خدمات حجز تذاكر الطيران وحوالي 11% من حجز الفنادق.

تعد شركة **دور للضيافة** أحد الشركات المتأثرة أيضًا في صناعة الضيافة، حيث تحقق ما يقرب من 80% من إيراداتها من العمليات والخدمات الفندقية، حيث إن 65% من الغرف الفندقية الخاصة بالشركة تقع في مكة المكرمة (وهي الوجهة السنوية لأكثر من 18 مليون حاج ومعتمر في الظروف العادية).

ولا تعد مراكز اللياقة البدنية استثناءً من تداعيات فيروس الكورونا، حيث أعلنت شركة **لجام** للرياضة عن إغلاق جميع مراكز اللياقة البدنية، مما أدى إلى توقف عمليات الشركة حتى إشعار آخر، وأعلنت أيضا أنها من المتوقع أن تؤخر النفقات غير الأساسية والنفقات الرأسمالية للمحافظة على المركز المالي للشركة.

## قطاع التجزئة

في حين أن قطاع البيع بالتجزئة لا يبدو أنه على رأس قائمة القطاعات الأكثر حساسية بعد تفشي فيروس كورونا، فإنه على وشك أن يشهد أثراً سلبية كبيرة على خلفية الإجراءات الاحترازية الأخيرة، فقد أعلنت المملكة العربية السعودية عن لوائح صارمة في كفاها ضد فيروس كورونا، بما في ذلك إغلاق مراكز التسوق وتشغيل المطاعم والمقاهي فقط وإغلاق دور السينما.

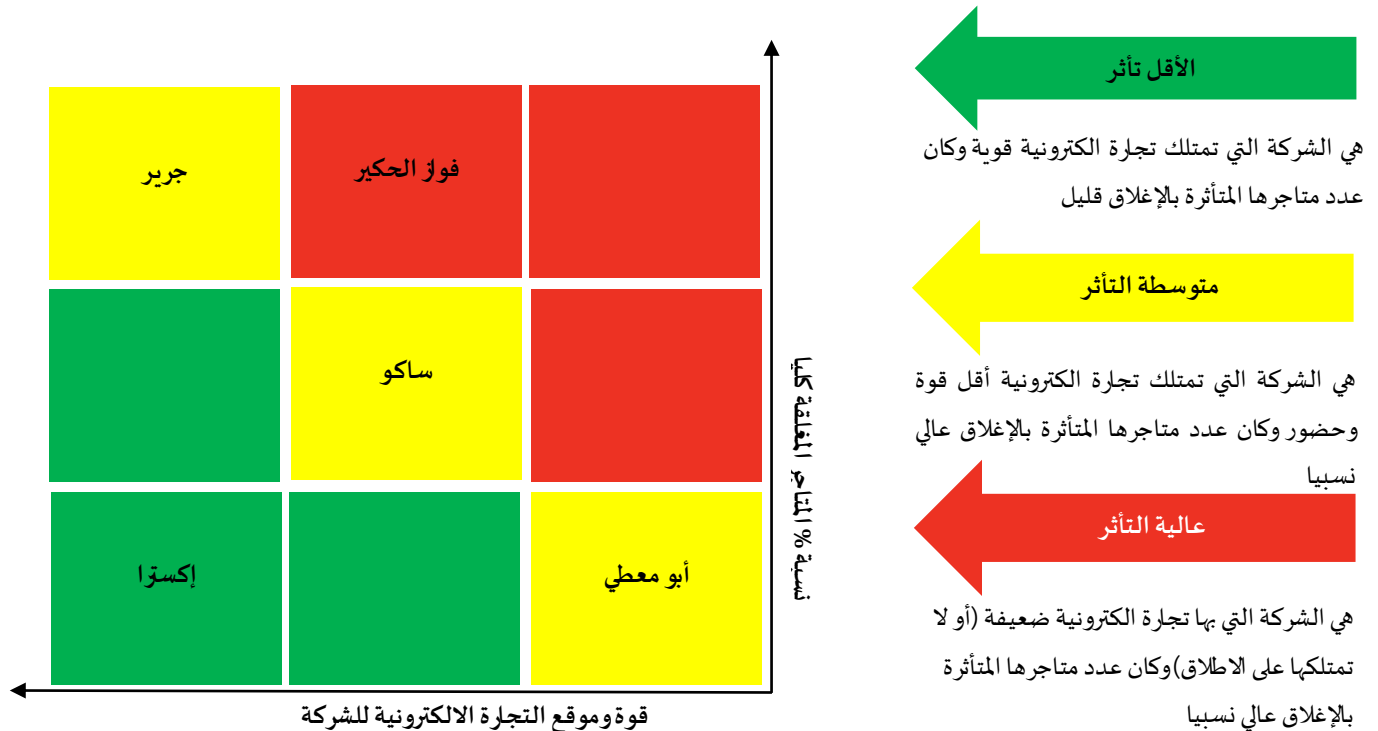
وعلى جانب العرض، قد تواجه شركات التجزئة للإلكترونيات مثل شركتي **إكسترا وجريز** اختلالات طفيفة في سلسلة الامداد والتوريد في وارداتهم، نظراً لأن عمالقة الإلكترونيات (مثل شركة أبل) قد تأثروا بإغلاق المصانع في الصين، ومع ذلك فإنه نظراً لأن النشاط الاقتصادي في الصين قد بدأ في العمل مجدداً (بعد احتواء الفيروس في البلاد) فمن غير المحتمل أن تواجه شركات التجزئة للإلكترونيات نقصاً خاصة بالنظر إلى الطلب الضعيف، في حين أن الإنتاج لم يعد بعد إلى المستويات الطبيعية في الصين (إلا أنه يتزايد) ومن غير المحتمل أن يؤدي إلى اضطرابات كبيرة لإكسترا وجريز.

ومع ذلك فإن القلق الحقيقي يكمن حالياً في ضعف طلب المستهلكين في أعقاب إغلاق مراكز التسوق، مما أثر على شركات مثل **ساكو وإكسترا وجريز ولازوردي وفواز الحكير**، حيث أغلقت المتاجر العاملة في مراكز التسوق، وقد خضت **جريز** خطوة أبعد حيث أغلقت جميع متاجرها في المملكة بما في ذلك تلك الموجودة خارج مراكز التسوق، من المتوقع أن تكون شركة **إكسترا** هي الأكثر مرونة في الإغلاق نظراً لأن 10% فقط من متاجرها تم إغلاقها مقارنة بإغلاق 44% من متاجر شركة **ساكو** وحوالي 85% من متاجر شركة **جريز** وذلك وفقاً لأحدث إعلانات هذه الشركات، بالإضافة إلى امتلاك **إكسترا** فرصة كبيرة للاستفادة من موقعها القوي في التجارة الإلكترونية، والذي يجب أن يكون مفيداً لمبيعات الشركة، فمن المرجح أن تخفف مبيعات شركات البيع بالتجزئة من قنواتهم الإلكترونية من حدة الآثار الناتجة عن إغلاق متاجر الشركات، حيث تعد التجارة الإلكترونية حالياً اتجاهها رئيسياً نظراً للظروف الحالية، إلا أن انخفاض معنويات المستهلكين الحالية وإغلاق المتاجر قد يدفع الشركات إلى خفض الأسعار لزيادة الإيرادات، وهو ما سيضغط على هوامش مجمل الربح لهذه الشركات.

علاوة على إغلاق بعض المحلات فمن المتوقع أن يتأثر قطاع البيع بالتجزئة سلباً بتعليق العمرة وحظر السفر، مما يقلل من أثره على المتاجر، في حين أن الوضع الحالي يشير بالفعل إلى تراجع نمو الإيرادات خلال هذا العام، فإن أي إجراء احترازي إضافي مثل الإغلاق الكامل للمحلات التجارية (بما في ذلك المتاجر خارج مراكز التسوق) أو حظر التجول الكامل بالمملكة، فإنه سيدفع قطاع البيع بالتجزئة نحو حالة من الجمود غير المسبوق.

من ناحية أخرى، من المتوقع أن يحول تفشي فيروس كورونا انتباه شركات التجزئة إلى أهمية التجارة الإلكترونية، حيث قد يمثل هذا نقطة تحول لقطاع البيع بالتجزئة بإعادة تشكيل سلوك المستهلك وخلق منفعة للتجارة الإلكترونية، ففي مثل هذه الأوقات من الأزمات هناك فرص كبيرة لتعزيز التسوق عبر الإنترنت، وقد أفادت التقارير أن انتشار فيروس سارس قد ساهم في ولادة التجارة الإلكترونية في الصين سابقاً في عام 2002.

وفي الوقت نفسه، ليس هناك شك في أن جميع شركات البيع بالتجزئة الاستهلاكية المتواجدين حالياً سيتأثرون بفيروس كورونا، ولكنهم متوقعاً لهم أن يكونوا أكثر مرونة من غيرهم.



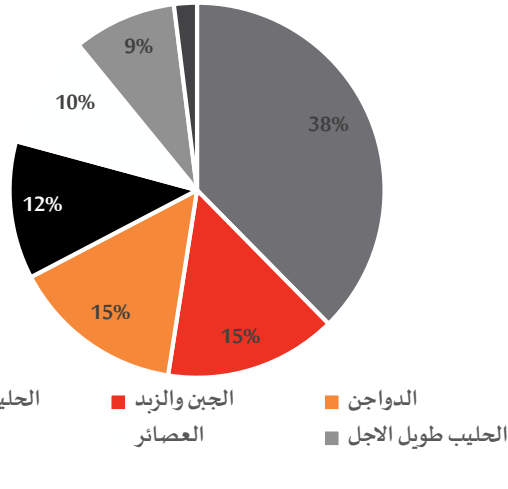
## قطاع الأغذية

قد تكون شركات إنتاج المواد الغذائية والمشروبات أو التي تباعها بالتجزئة بما في ذلك شركات أسواق **العثيم ومراعي وسدافكو** ومجموعة **صافولا** من بين الشركات القليلة التي تشهد تأثيراً إيجابياً قصير المدى منذ تفشي وباء فيروس الكورونا، وبالرغم انه وسط مخاوف متزايدة بشأن تأثير انتشار الفيروس وتدابير التصعيد التنظيمي على المواقف المالية للقطاعات المختلفة، فإن توقعنا السلبي لهذا قطاع هو الأقل، حيث أنه خلال الربع الأول من عام 2020 يظهر لنا بشكل واضح أنه متوقفاً لبيع المواد الغذائية الأساسية وبالتجزئة ارتفاعاً (خاصة مع ارتفاع حجم الطلب) خلال فترة الذعر من الشراء والتخزين، ومن المتوقع أن تكون شركة **سدافكو** المستفيد الرئيسي في ضوء العمر الافتراضي الطويل لمنتجاتها من الألبان مقارنة مع **المراعي**، حيث يتم إنتاج ما يقرب من 40% من مبيعات المراعي من منتجات الألبان الطازجة، والتي قد تشهد حالياً طلباً أقل من الحليب طويل العمر نظراً للظروف الحالية للمستهلكين.

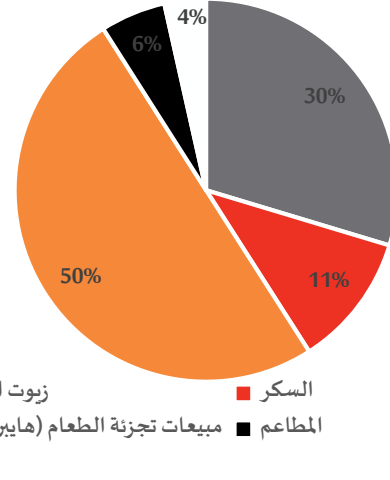
علاوة على ذلك، فإن متاجر البقالة هي الأقل تعرضاً للإجراء الاحترازي المتعلق بإغلاق المتاجر نظراً لأهميتها، والتي من المقرر أن تفيد منتجي الأطعمة والمشروبات، حتى في حالة الإغلاق لمدة يوم كامل، من المتوقع أن تواصل شركات التجزئة للأغذية والمشروبات عملياتهم العادية، مما يجعلهم الأقل تعرضاً للمستجدات الأخيرة، وبالإضافة إلى ذلك فإنه من شأن انخفاض الطلب على المطاعم وزيادة الوعي بشأن تناول الطعام خارج المنزل أن يوجه النمو نحو منتجي الأغذية نظراً لزيادة الطلب على الوجبات الغذائية المنزلية.

ومن ناحية أخرى، فمن المتوقع أن تشهد المطاعم أثراً عكسياً لقطاع الأغذية أمام القرار الأخير بمنع الأكل والشرب داخل المطاعم والمقاهي وإغلاقها بالكامل بعد الساعة 7 مساءً، مع تركيز ما نسبته 85% من إيرادات شركة **هرفي** على أنشطة مطاعمها، فإنه من المتوقع أن ينخفض نمو إيرادات الشركة خلال العام، ومن ناحية أخرى فإنه لدى **هرفي** الفرصة للاستفادة من منصة طلب وجبات الأغذية عبر تطبيق **هرفي**، وإضافة لذلك فمن المتوقع أن تقلل مبيعات شراء الأغذية داخل السيارة ومبيعات توصيل الطلبات الخاصتين بالشركة من أثر الحظر.

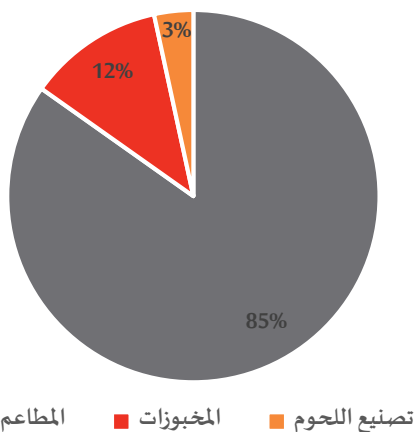
مبيعات أقسام المراعي



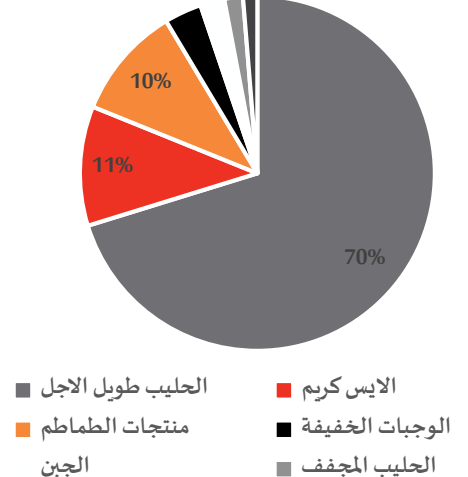
مبيعات أقسام صافولا



مبيعات أقسام هرفي



مبيعات أقسام سدافكو



## قطاع العقارات والتطوير العقاري

بما أن القطاع العقاري ككل يبدو (على الأقل حتى الآن) غير متأثره بالوباء بنفس الدرجة مثل قطاعي السفر والترفيه، فإن تقدير التأثير على القطاع يعتمد على عدد من العوامل، تعد مدة تفشي الوباء ومدى سرعة انتشاره وعدد الأشخاص المتضررين عوامل رئيسية في جعل التأثير الضار الفعلي على القطاع قريب جدا.

من المتوقع أن يختلف تأثير فيروس كورونا باختلاف أنواع العقارات، حيث سيشهد المطورون العقاريون الذين يركزون بشكل أساسي على المكاتب تغير في نوع الطلب وسيتعين عليهم تلبية الطلب الجديد، في حين أن المطورين أو مديري العقارات الذين يركزون على العقارات التجارية وعقارات الضيافة سيواجهون أكبر ضربة على المدى القصير وربما المدى المتوسط، ومع ذلك يبدو أن القلق فيما يتعلق بقطاع العقارات بأكمله على المدى الطويل وهذا في حالة عدم احكام انتشار وباء الفيروس وتحوله بشكل غير مسبوق من قبل.

قطاع المكاتب: منذ تفشي المرض، يشجع المزيد من أصحاب العمل موظفيهم على العمل من المنزل، وهو ما زود أصحاب العمل بشكل غير متوقع بمعاينة لما يمكن أن يبدو عليه حجم المكتب الأصغر في المستقبل، تكتسب الاتصالات زخما لتسهيل العمل من المنزل، مما قد يتسبب في تحول كبير في الطلب على المكاتب مستقبلا، وهذا إذا كان بمقدور شركات التكنولوجيا تسهيل بيئة عمل خارج المكتب توفر نتائج لأرباب العمل خلال تفشي هذا الوباء، فانه متوقع تزايد الطلب على المكاتب الأصغر مساحة كنتيجة لانتشار الوباء.

الإجراءات التي تتخذها الحكومة  
السعودية والتي يمكن أن  
تغير الطلب على قطاع العقارات  
منع المعتمرين من دخول البلاد.



تعليق رحلات الطيران الدولية



إغلاق جميع وسائل الترفيه  
مناطق ومراكز تجارية ومطاعم.



تعليق الحضور في أماكن

العمل في جميع الكيانات  
بالقطاع الخاص.



تخفيض ساما لمعدل الربو  
الى 100 نقطة أساس والربو  
العكسي الى 75 نقطة أساس



القطاعات التجارية والترفيهي: في أبسط الحالات يقترح خبراء الصحة تجنب المناطق المزدحمة يمكن أن يكون أداة مفيدة في تجنب الإصابة بالفيروس، بينما في بداية تفشي المرض ترك للناس اتباع توصية التباعد الاجتماعي، وبسبب شدة الوضع أعلنت وزارة الشؤون البلدية والقروية السعودية أنها ستغلق جميع المتزهات وأماكن الترفيه في مراكز التسوق بالإضافة إلى أنها ستقوم بتعقيم وهمية جميع المطاعم، ومن المتوقع أن يكون للتصريحات الحكومية الجديدة تأثير مباشر على قطاع التجزئة حيث يتجنب الناس متاجر البقالة ومراكز التسوق والمولات.

ومع ذلك، فانه على المدى الطويل لن ينخفض الطلب على الطعام والملابس وغيرها من الضروريات، ولذلك فانه من المرجح أن يلجأ الناس إلى التسوق عبر الإنترنت عوضا عن ذلك، والذي قد يكون نقطة تحول من شأنها أن تغير إلى الأبد وجود بعض المتاجر الملموسة وكيف تكييف الشركات والمتاجر مع المستهلك عبر الإنترنت، ونظرا لزيادة شعبية عمليات التسليم المنزلي، سيحتاج تجار التجزئة إلى مراعاة أحجام المتاجر والتصميمات ونقاط وضع البضاعة عند تصميم المتاجر.

تعد شركة **الأندلس** العقارية و**المراكز** العربية من الشركات التي أعلنت عن الإغلاق المؤقت لجميع مجمعاتها ومراكزها التجارية بالإضافة إلى الشركات التابعة والشركات الشقيقة حتى إشعار آخر.

قطاع الضيافة: من المتوقع أن يعاني قطاع الضيافة أكثر من غيره، خاصة على المدى القصير مع تعليق العمرة والحج إلى جانب حظر السفر الدولي، فكان لا بد أن انخفاض الطلب على الضيافة بشكل كبير، وستتأثر الشركات العقارية ذات المحافظ العقارية و المتركزة بمدينة مكة المكرمة والمدينة المنورة (خاصة في قطاع الضيافة) بشكل سلبي خلال عام 2020، أن **جبل عمر و طيبة للاستثمار** من بين الشركات التي من المتوقع أن تكون الأكثر معاناة بسبب تفشي هذا الوباء، حيث أن أنشطتها بالفعل تأثرت بانخفاض كبير في معدلات الإشغال في فنادقهم، وفي بيان لإدارة استثمار **طيبة** بموقع تداول قد افصحوا عن تأثر إيرادات الشركة المباشرة من أنشطة



الحج والعمرة والزيارات بسبب الوقف المؤقت لتأشيرات العمرة وتأشيرات الزيارة هذا غير التعليق المؤقت للعمرة سواء للمواطنين أو للمقيمين في المملكة إضافة إلى وقف الطيران الدولي والمحلي.

وسيزل الضيافة متأثراً طالما استمرت حالات التعليق المذكورة، ومع ذلك فمن المتوقع أن يرتد القطاع مرة أخرى بشكل أسرع من القطاعات الأخرى حيث سيستأنف السياح المتدينون الزيارة بمجرد السماح بها.

**القطاع السكني:** يبدو أن قطاع العقارات السكنية هو الأقل تأثراً في قطاع العقارات، حيث ان الانخفاض في الطلب على المدى القصير هو رد فعل متوقعة، بالنظر إلى التأثير على الاقتصاد ككل، ومع ذلك إذا استمر فيروس كورونا، سوف ترتفع معدلات البطالة بسبب إغلاق الشركات، مما يضطر لكثير من الوافدين من مغادرة المملكة. إن رحيل عدد كبير من الوافدين من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض كبير في الطلب على العقارات السكنية، وخاصة في فئة الشقق الصغيرة.

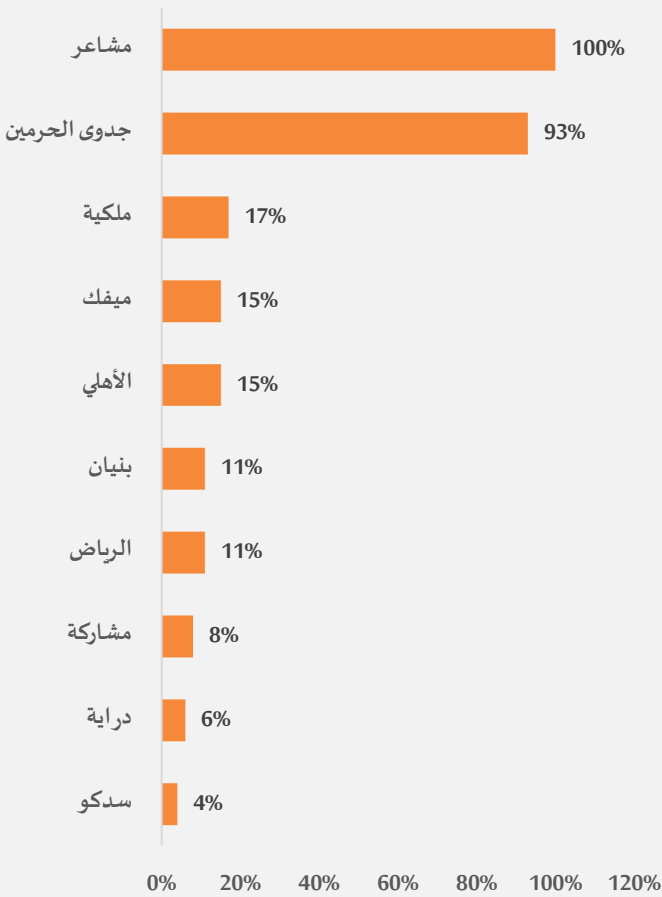
وكنظرة إيجابية مغايرة، فقد يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى دفع المزيد من الأشخاص إلى الاسراع في الاقتراض لغرض الرهن العقاري أو شراء العقارات من أجل التمتع بمعدلات الفائدة المنخفضة لمعدلات غير مسبوق تاريخياً.

### قطاع صناديق الريت العقارية

حتى صناديق الريت العقارية ليست محصنة ضد أثار انتشار فيروس الكورونا، على الرغم من أن معظم صناديق الريت العقارية تؤمن عقوداً طويلة الأجل بمعدلات إيجار ثابتة، وهو الأمر الذي يجعل صناديق الاستثمار العقاري (في الظروف العادية) رهانا دفاعياً نسبياً للمستثمرين، فمن الواضح أنه يمكن تصنيف الوضع الحالي على أنه قوة قاهرة، مما قد يؤدي إلى تعليق العقود المضمونة مع المستأجرين، ومن المتوقع أيضاً أن تشهد معدلات الإيجار ضغطاً في أعقاب انتشار الوباء نتيجة لانخفاض الطلب (خاصة في قطاعي التجزئة والضيافة)، حيث يجب أن تكون المكاتب والمستودعات والممتلكات التعليمية أكثر دفاعية، وذلك نظراً لارتباطها المنخفض بخطط التوسع الخاصة بالشركات وإنفاق المستهلكين.

**قطاع الضيافة:** ان وجود قطاع الضيافة على خط المواجهة جعله يتلقى ضربة كبيرة من انتشار فيروس الكورونا، بالنظر إلى الانخفاض المتوقع في معدلات الإشغال، والتي يجب أن تؤدي إلى انخفاض أسعار الغرف أيضاً، قد تكون الفنادق في مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة هي الفنادق الأكثر تأثراً (نظراً لتعليق العمرة) حتى بالنسبة للمعتمدين الداخليين الذين يعيشون في المملكة العربية السعودية، فعلى سبيل المثال يتم توليد 93% من إيرادات صندوق **جدوى ريت الحرمين** من دخل إيجار الفنادق في مكة، والتي حصلت الشركة على عقود طويلة الأجل لها، ومع ذلك فقد أعلن الصندوق تعليق عقود الإيجار الفندقية نظراً لطبيعة الوضع، ويثبت تعليق عقود **صندوق جدوى** أنه حتى العقود طويلة الأجل مع المستأجرين التي تعتبر آمنة في حد ذاتها أصبحت رهان غير آمن في الوضع الحالي والغير المسبوق. كما يدير **صندوق المشاعر ريت** عقاراته لغرض وحيد هو استضافة الحجاج، وفي خضم هذه الأحداث لم يعلن الصندوق عن تعليق عقود الإيجار، مما يعرض صندوق شركة **المشاعر ريت** أيضاً لمخاطر كبيرة (وهو ليس بسيناريو مستبعد نظراً إلى الظروف الحالية)، ومن ناحية أخرى يدير صندوق **الأهلي ريت** فندقاً في جدة (ما يمثل 12% من محفظته العقارية) إلا أن التدفقات النقدية تعتمد على معدلات إشغال الفندق وأسعار الغرف، والتي ستواجه انخفاضاً لا مفر منه.

نسبة عقارات الضيافة باجمالي محفظة كل صندوق ريت



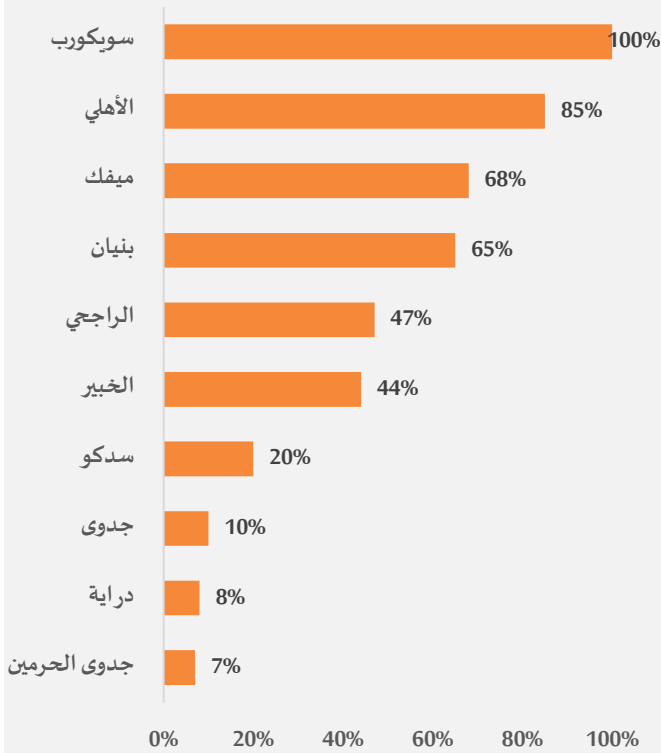
قطاع التجزئة: من المتوقع أيضا أن تتلقى صناديق الريت للتجزئة ضربة هائلة خلال عام 2020 في حالة إطالة فترة إغلاق المتاجر، حيث ان **غالبية صناديق الاستثمار العقاري** لديها عقود طويلة الأجل مع المستأجرين، ولكن بالنظر إلى الطبيعة غير المسبوقة للوضع فقد يكون تعليق العقود سيناريو جيدا، وعلاوة على ذلك وفي أعقاب الأيام غير المستقرة المقبلة فمن المتوقع أن تتباطأ شركات البيع بالتجزئة أو حتى توقف خططها التوسعية خلال عام 2020، الأمر الذي سيقلل الطلب على مساحات البيع بالتجزئة، مما سيضغط على معدلات الإيجار. وقد تواجه **صناديق الريت للتجزئة** خطرا من التأخير في مدفوعات الإيجار من قبل المستأجرين الحاليين في حالة استمرار الإغلاق وتعطل التشغيل أو حتى إنهاء العقد، مما قد يؤثر على الاستقرار المالي لصناديق الريت للتجزئة، وقد تؤدي الشكوك الحالية في السوق إلى تأخير ملء الشواغر الحالية أو العثور على مستأجرين جدد أو حتى تجديد العقود، ومع ذلك فإن شدة التأثير المالي تعتمد إلى حد كبير على التصعيد المتعلق بانتشار الفيروس وفترة إغلاق المتاجر.

قطاع المكاتب: من ناحية أخرى فإنه من المتوقع أن يكون هذا القطاع دفاعي بشكل أكبر على المدى القصير نظرا لارتباطها المنخفض بخطط تقليص الشركات وذلك على العكس من قطاع التجزئة، ومع ذلك قد تظهر المخاطر طويلة الأجل بالنسبة للمكاتب بشكل جلي في حالة بقاء تأثير فيروس كورونا، مما سيقلل الطلب من الوافدين الجدد إلى السوق والشركات الصغيرة والمتوسطة (والتي تعد حاليا محفزات رئيسية لنمو سوق المكاتب بالمملكة). تمتلك **سدكو** ريت أعلى محفظة استثمارية من قطاع المكاتب، حيث تمثل 33% من محفظتها. واللاعبون الرئيسيون الآخرون هم **الراجحي** ريت (29%) و**دراية** ريت (25%) و**جدوى السعودية** ريت (18%).

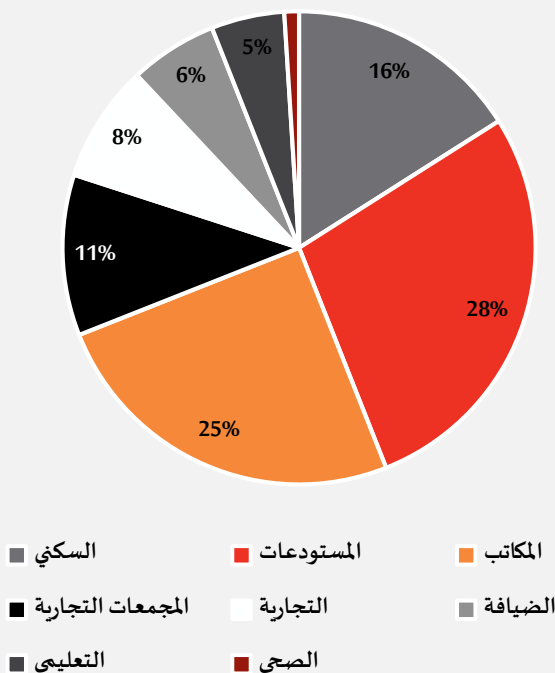
القطاع السكني: إن صناديق الاستثمار العقاري التي تركز محافظها الاستثمارية على عقارات سكنية مثل **جدوى السعودية** و**مشاركة ريت** تعتبر استثمار دفاعي نسبيا نظرا لأن تأجير المساكن هو أمن طريق لها نظرا لضرورته. لكن إذا حدث وتفاقم تفشي الوباء وانغمس الاقتصاد في مرحلة الركود، الأمر الذي سيؤثر على دخل المستهلكين، فقد لا يكون القطاع السكني محصنا حينها.

ومن المتوقع أن تكون صناديق الريت العقارية المتنوعة (مثل صندوق **دراية** ريت وصندوق **الرياض** ريت، وكذلك صناديق الريت العقارية التي تتكون من الأصول الملاذ الأمن نسبيا مثل العقارات السكنية والتعليمية والمخازن) هي الصناديق الأكثر مرونة على المدى القصير في الكفاح ضد تأثيرات فيروس كورونا، وفي ضوء انخفاض طلب المستهلكين على المنتجات بالإضافة إلى التوقف والتأخيرات المحتملة في الإنتاج، مما سيتسبب في تكديس المخزون بالشركات، فمن المتوقع أن يصمد تأجير المستودعات، علما بان صندوق **الراجحي ريت** أيضا يحتوي على تأجير المستودعات اللوجستية، حيث ان المستودعات تمثل 15% من إجمالي محفظته الاستثمارية العقارية. كما يعتبر الوضع الحالي هو الأفضل لصندوق **الجزيرة موطن** ريت (الذي يركز فقط على المستودعات في محفظته العقارية) خلال المدى القصير على الرغم من أننا لا نفضل هذه الاستثمارات العقارية على المدى الطويلة للصندوق نظرا لمعدل الرملة المنخفض الخاص بها هذا فضلا عن عدم التنوع بمحفظتها العقارية، اما صندوق **تعليم ريت** فهو رهان دفاعي آخر وذلك بالنظر إلى تركيزه على العقارات التعليمية بعقود طويلة الأجل (ما يجعل هذا الصندوق مستقرا كقطاع دفاعي للغاية).

نسبة العقارات التجارية بإجمالي محفظة كل صندوق ريت



تنوع محفظة صندوق دراية ريت العقاري



## قطاع البنوك والمصارف

يتكون القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية من 11 بنك منهم 4 بنوك اسلامية هم **الراجحي والبلاد والائماء والجزيرة**، ويعتبر القطاع المصرفي في السعودية من اهم القطاعات الداعمة للاقتصاد السعودي، وأكثر القطاعات تحقيقا للربحية خلال الاعوام القليلة السابقة بدعم من زيادة الانفاق الحكومي وارتفاع اسعار الفائدة والدعم الحكومي للتمويل العقاري المقدم للأفراد.

في خطوة طارئة من اجل مساعدة الاقتصاد من تداعيات تفشي فيروس كورونا، أعلن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يوم 15 مارس 2020 تخفيض اسعار الفائدة للمرة الثانية في اقل من اسبوعين بعد ان سبق وقام بتخفيضها بتاريخ 3 مارس 2020 بـ 50 نقطة أساس، وبذلك استقر معدل الفائدة في الولايات المتحدة من 0 الى 25 نقطة أساس، وهو نفس معدلات الفائدة التي كان محدد لها اثناء الازمة المالية عام 2008.

وبالتالي، اعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي بخفض اسعار الريبو والريبو العكسي بواقع 50 و75 نقطة اساس على التوالي، لتتبع قرار الذي اتخذه البنك الاحتياطي الفيدرالي، وبذلك يصل معدل الريبو الى 100 نقطة اساس والريبو العكسي الي 50 نقطة أساس.

بعد خفض الفيدرالي معدلات الفائدة لتصل في نطاق الـ 0%، فيعتبر هذا الاجراء هو بمثابة نهاية الاجراءات التي من الممكن ان يتخذها الفيدرالي من خلال السياسة النقدية لمواجهة الفيروس وليس بيده اتخاذ المزيد من القرارات الا في حالة التدخل لمساعدة البنوك والشركات ماليا للحد من الآثار السلبية لانتشار هذا الفيروس، فهذا يعني ان القطاع المصرفي بمفرده وإذا استمرت الصورة الضبابية للوضع الاقتصادي لفترة اطول من ذلك فسوف نتخذ منحدر اقتصادي خطير صعب التنبؤ به حاليا.

وانطلاقاً من دور مؤسسة النقد السعودي (ساما) لتعزيز الاستقرار المالي ودعم نمو قطاع الخاص في اطار دعم جهود الدولة لمكافحة فيروس كورونا وتخفيف اثاره المالية و الاقتصادية على القطاع الخاص السعودي، لم تكتفي ساما بتخفيض معدلات الفائدة فقط بل قامت بالإعلان عن دعمها القطاع الخاص و خاصة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنحو 13.3 مليار دولار امريكي (ما يعادل 50 مليار ريال سعودي) لمواجهة الآثار الاقتصادية المتوقعة بسبب فيروس كورونا، حيث يشمل البرنامج ثلاثة عناصر اساسية لتخفيف اثار التدابير الاحترازية التي اتخذتها المملكة لمكافحة الفيروس وتحديدًا تخفيف أعباء تذبذب التدفقات النقدية ودعم رأس المال العامل لهذا القطاع وتمكينه من الحفاظ علي معدلات النمو خلال الفترة القادمة.

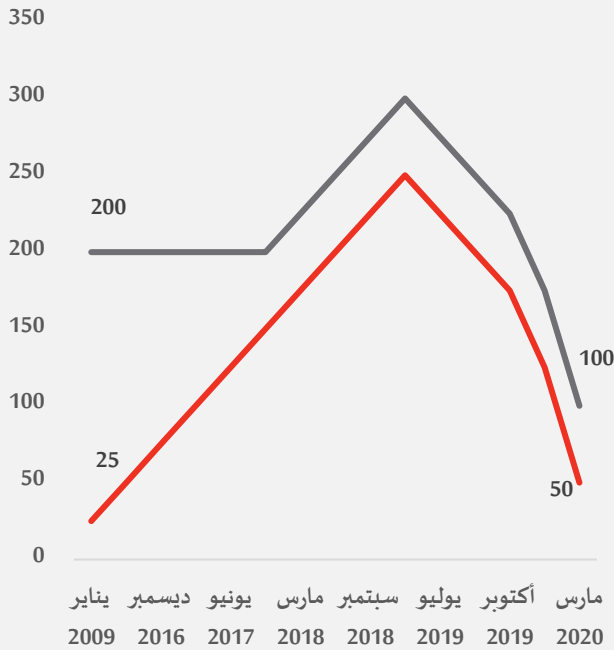
وتتمثل هذه العناصر في الاتي:

أولاً: دعم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

1. برنامج تأجيل الدفعات: حيث يتم ايداع مبلغ 30 مليار ريال سعودي من قبل ساما لصالح البنوك وذلك من اجل تأجيل دفع مستحقاتها لمدة ستة أشهر على قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

2. برنامج تمويل الاقراض: يتم ايداع مبلغ 13.2 مليار ريال سعودي من قبل ساما لصالح البنوك لدعم تمويل البنوك لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

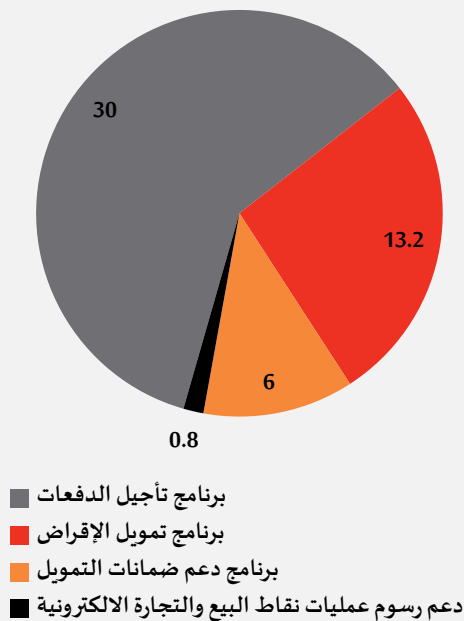
## معدل الريبو والريبو العكسي بالسعودية



مارس أكتوبر يوليو سبتمبر مارس يونيو ديسمبر يناير  
2009 2016 2017 2018 2018 2019 2019 2020

— معدل الريبو — معدل الريبو العكسي

## برنامج ساما 50 مليار ريال سعودي



3. برنامج دعم ضمانات التمويل: يتم ايداع مبلغ 6 مليار ريال سعودي من قبل ساما لصالح البنوك وذلك لتمكينها من اعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخفض تكلفة الاقتراض من خلال العام المالي 2020

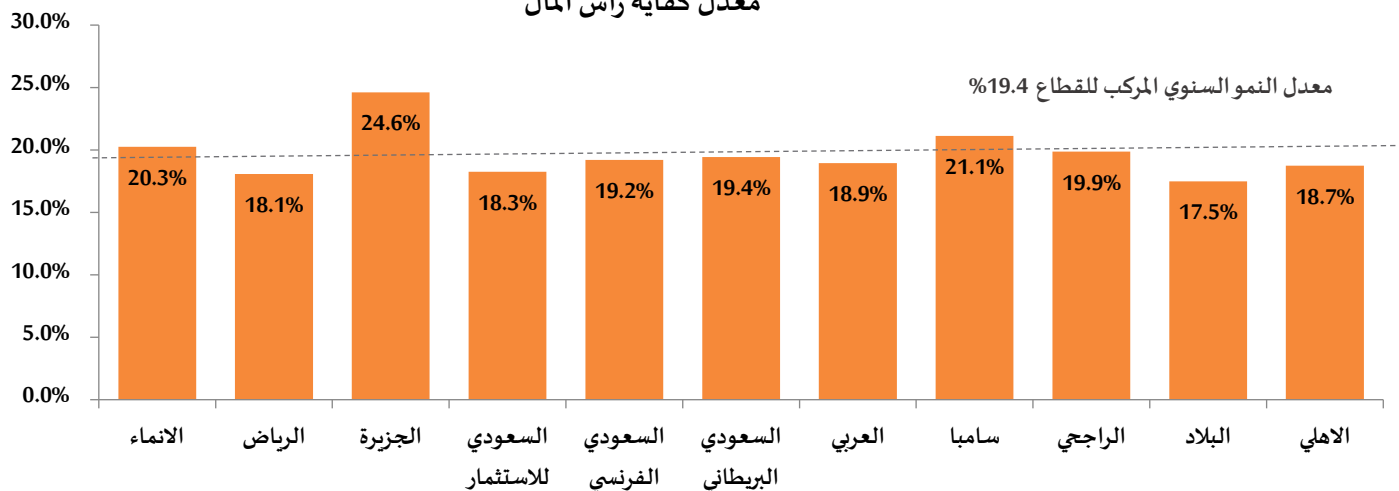
ثانيا: دعم رسوم عمليات نقط البيع والتجارة الالكترونية: حيث يتم ايداع مبلغ 800 مليون ريال سعودي من قبل ساما لصالح جميع المتاجر ومنشآت القطاع الخاص لمدة 3 أشهر.

ثالثا: المنشآت المتأثرة بجراء التدابير لاحترازية التي تم تبنيها فعلى سبيل المثال اعلنت الحكومة السعودية عن تعليق العمل في القطاع الخاص باستثناء قطاعين الخدمات الصحية والغذائية لمدة 15 يوم، وبالتالي تقوم حاليا المؤسسة بالتنسيق مع البنوك لتسهيل المدفوعات لهذه المنشآت.

حتى الان لم يتأثر الاداء المالي للقطاع المصرفي في السعودية بسبب تفشي فيروس كورونا، حيث ان مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي السعودي مازالت قوية، فعلى سبيل المثال معدل كفاية رأس المال بلغ 19.4% في حين النسبة المطلوبة ان لا تقل عن 10.5% وفقا لبازل 3، ومعدل كفاية رأس المال هي نسبة تحدد العلاقة بين مصادر اموال المصرف (موجودات البنك) والمخاطر المحيطة به وتستخدم هذه النسبة للتعرف على قدرة تحمل المصارف الخسائر المحتملة، وبذلك تتمتع **جميع المصارف في السعودية** بمعدلات كفاية رأس مال جيدة تتيح لها امتصاص الصدمات في القطاع المصرفي، بالإضافة الي الدعم الحكومي المقدم للبنوك.

وبالرغم من انخفاض اسعار الفائدة، فنحن نتوقع ان القطاع المصرفي في السعودية سيواجه عام مليء بالتحديات وخاصة خلال الربع الثاني من عام 2020، نتيجة لانخفاض الطلب على القروض بسبب توقف بعض الاعمال بصفة عامة في المملكة كإجراء احترازي للوقاية من الفيروس، هذا بالإضافة الي الاحتمالية الكبيرة لعدم قدرة القطاع الخاص الوفاء بالتزاماته للبنوك و بالتالي سوف تتأثر السيولة لدي البنوك وترتفع زيادة نسب الفروض المتعثرة وبالتالي ترتفع تكلفة المخاطرة بالبنوك، بالإضافة الي الانخفاض الحاصل بأنشطة الرهن العقاري و التي كان له دور فعال في تحقيق البنوك السعودية ربحية خلال الفترات السابقة.

### معدل كفاية رأس المال



## قطاع التأمين الصحي

يشكل فيروس كورونا تهديدا أكبر للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 60 عاما ثم الأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة مثل مرض السكري وضغط الدم، بينما يبلغ عدد سكان المملكة الذين تزيد أعمارهم عن 60 عاما 5.5% من إجمالي سكان المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى أن الموقع الجغرافي للمملكة والذي يتميز بارتفاع درجات الحرارة معظم السنة، سيساعد على إبطاء انتشار الفيروس، ومع ذلك فإن تفشي المرض في إيطاليا بسرعة كبيرة في أقل من 3 أسابيع هو تحذير للعالم أجمع، ولذلك اتخذت المملكة العديد من الإجراءات الوقائية لمواجهة الفيروس.

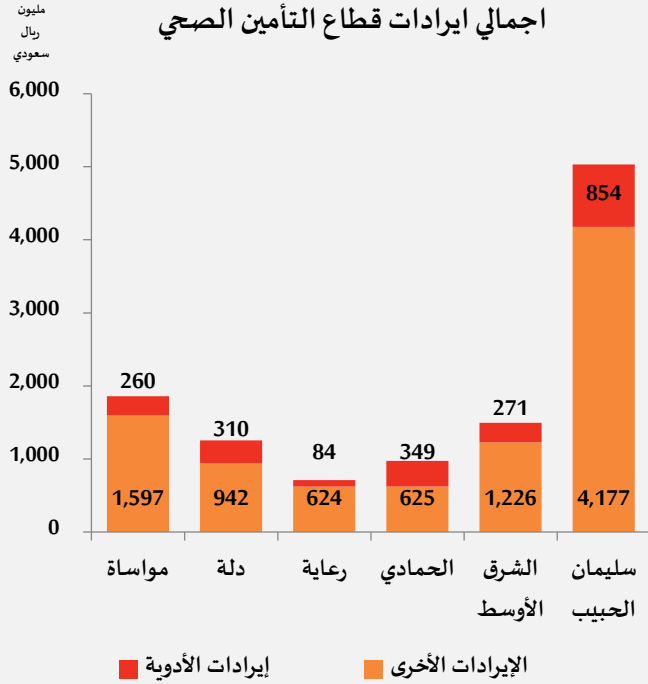
في وقت انتشار الأوبئة والفيروسات يعتبر قطاع الرعاية الصحية دائما هو القطاع المستفيد بارتفاع إيراداته، ومع ذلك ليس هذا هو الحال مع انتشار الفيروس، ونتوقع أن يكون لانتشار الفيروس تأثير ضعيف على الأداء المالي لقطاع الرعاية الصحية لعدة أسباب.

أولاً: تحسن الأداء المالي لقطاع الرعاية الصحية أثناء انتشار الفيروسات نتيجة لاتجاه الشركات العاملة في القطاع لزيادة مبيعاتها عن طريق بيع الأدوية المضادة للفيروسات، وفي حين أنه لم يتم العثور على علاج لفيروس الكورونا حتى الآن، فإن الفرصة الوحيدة للشركات العاملة في هذا القطاع هي زيادة إنتاجها من القفازات الطبية والأقنعة والأدوية التي تساعد على تقليل انتشار الوباء (مثل الأدوية التي تحتوي على فيتامين C)، ونتيجة لذلك نتوقع أن نشهد تحسنا طفيفا في أداء الإيرادات من بيع الأدوية خلال النصف الأول من عام 2020، وخاصة مبيعات الأدوية والتي مثلت 18.8% من إجمالي الإيرادات للقطاع في عام 2019 سابقا.

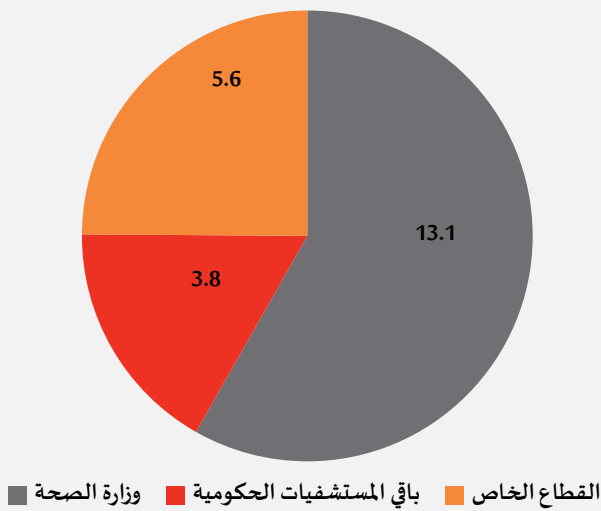
ثانياً: وفقا لتوجيهات وزارة الصحة السعودية، ينصح المرضى الذين يعانون من الأعراض بعزل أنفسهم وتجنب زيارة المستشفيات لتجنب انتشار الفيروس، وبدلاً من ذلك يمكنهم الاتصال بالخط الساخن الذي أعلنته الوزارة، والذي سيوجههم إلى أقرب مستشفى بها حجر صحي، وبناء على ذلك فإنه يتوقع من المرضى عموماً تأخير زيارتهم إلى العيادات الخارجية كإجراء وقائي، ونتوقع تباطؤاً نسبياً في أداء خدمات العيادات الخارجية خلال النصف الأول من عام 2020.

جدير بالذكر أن عدد الأسرة لكل 10,000 شخص في المستشفيات الخاصة في المملكة يبلغ حوالي 5.6 سرير، وفقاً لأحدث البيانات المنشورة لعام 2018، وتمثل أسرة المستشفيات الخاصة حوالي 24.9% من إجمالي عدد الأسرة المتاحة في المملكة.

## اجمالي إيرادات قطاع التأمين الصحي



## عدد الاسرة لكل 10,000 شخص (22.5 سرير)



المصدر: وزارة الصحة السعودية

## مرحلة ما بعد فيروس الكورونا (التعافي):

يبقى السؤال الرئيسي هو ما هي القطاعات التي من المرجح أن تتعافى بشكل أسرع من غيرها عندما تخف حدة الأزمة؟

بشكل عام تعتمد سرعة انتعاش الأعمال بشكل كبير على فترة الإغلاق الاقتصادي، وكلما طالت فترة التعليق الاقتصادي كان التعافي أكثر صعوبة لجميع القطاعات، حيث ستخفض إيرادات الشركات بشكل أسرع من انخفاض التكاليف، علاوة على ذلك فإنه نظرا لأن الإغلاق مدفوع حاليا بمشكلات صحية، فمن الصعب تحديد فترة زمنية لانتهاء هذه الأزمة، وبالنظر إلى الافتراض الأساسي أن فترة الإغلاق الاقتصادي قصيرة الأجل من المتوقع أن تشهد قطاعات مختلفة سرعات انتعاش متفاوتة.

**قطاع التجزئة:** على الرغم من أن قطاع البيع بالتجزئة على خط المواجهة للإغلاق الاقتصادي، فمن المتوقع أن يكون الأسرع من بين القطاعات التي ستنتعش في عملياتها العادية بمجرد إعادة فتح متاجر البيع بالتجزئة، ويشهد السلوك التقديرية للمستهلكين حاليا تأخير في عمليات الشراء بدلا من عمليات الإلغاء، وينطبق هذا بشكل خاص على الشركات التي تباع منتجات غير موسمية، مثل الإلكترونيات والمعدات المنزلية. حيث ستتم عمليات الشراء التي تم تأجيلها في النهاية عند إعادة فتح المتاجر، وبناء على ذلك، سيكون القطاع قادرا نسبيا على تعويض الطلب المفقود خلال فترة التعليق، وتكمن الميزة الرئيسية لقطاع التجزئة مقارنة بالقطاعات الأخرى في قدرته على استعادة الطلب المفقود، ومن ناحية أخرى، لن تتمكن شركات صناعة الأغذية والمطاعم (والتي تضررت من انخفاض إنفاق المستهلكين) من استعادة المبيعات المفقودة، بالإضافة إلى ذلك قد تواجه المطاعم تغييرا طفيفا في سلوك المستهلكين تجاه تناول الطعام خارج المنزل حتى عندما تنتهي الأزمة الصحية.

**قطاع الضيافة وخدمات السفر:** من المتوقع أن تحقق شركات خدمات السفر السعودية وقطاع الضيافة عودة سريعة مع رجوع الوضع إلى طبيعته، وفي الوقت نفسه، قد تشهد السياحة العالمية تداعيات طويلة الأمد من انتشار وباء فيروس الكورونا، ومن المتوقع أن يظهر قطاع السياحة السعودي على وجه الخصوص (والذي يغلب عليه الطابع الديني) مرونة أكبر عندما تنتهي الأزمة، وفي حالة إعادة فتح العمرة والحج لجميع الدول فمن المتوقع أن يتدفق الحجاج إلى المملكة العربية السعودية في غضون فترة زمنية قصيرة، حيث يفوق الطلب والرغبة في الحج للمسلمين من الاستمرار في اتخاذ التدابير الوقائية (عدم السفر)، حيث يعتبر الطلب على الحج والعمرة مرتفع للغاية بالفعل على مدار العام.

وبالتالي، من المرجح أن تشهد شركات الطيران وخدمات السفر انتعاشا سريعا، من ناحية أخرى يمكن لشركات الطيران الاستفادة من انخفاض تكاليف وقود الطائرات مع انخفاض أسعار النفط، وقد لا يزالون يعوضون عن المبيعات المفقودة حيث انه تم إعادة جدولة بعض الرحلات الجوية بدلا من إلغائها، وبالنظر إلى أن عمليات شركات الطيران لها تأثير كبير على الطلب على الفنادق، فإنه يجب أن يتعافى قطاع الضيافة بسرعة بالتوازي مع شركات الطيران، ونتوقع رؤية انتعاش بشكل حاد للشركات المقدمة لخدمات السفر في المملكة وخاصة في مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة.

**قطاع العقارات:** من ناحية أخرى، قد تواجه بعض القطاعات الفرعية في قطاع العقارات تباطؤا في التعافي، فقد يكون قطاع العقارات التجارية (على سبيل المثال) أبطأ في التعافي من الضيافة حيث من المتوقع أن يركز التركيز الرئيسي للشركات على إعادة فتح المتاجر يكون لاستعادة الإيرادات المفقودة والعودة السريعة إلى العمليات العادية للمتاجر القائمة بالفعل بدلا من التوسع الجغرافي، وبناء على ذلك قد يشهد قطاع العقارات بالتجزئة تأثيرا متأخرا لانتهاء الأزمة.

من ناحية أخرى، يجب أن يتعافى قطاع العقارات في قطاع الضيافة بسرعة بمجرد رفع الحظر المفروض على السفر.

لا يتوقع أن يتأثر الطلب على المكاتب بشكل كبير على المدى القصير، يجب أن تساعد برامج التحفيز التي تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات المتعثرة أيضا في مرونة قطاع المكاتب، وحتى إذا استمرت الأزمة فإن الجهود الموجهة يجب أن تساعد في انتعاش مثل هذه الأعمال وبالتالي قطاع العقارات المكتبي.

من المتوقع أن يتعرض القطاع السكني لمخاطر منخفضة نسبيا على المدى القصير، ولكن إذا استمرت الأزمة فقد يؤدي انخفاض الطلب من الوافدين إلى ترك فجوة في السوق يصعب التعافي منها.

**قطاع الطاقة:** على الرغم من أن استئناف الصين الاقتصادي قيد التنفيذ، وهو الأمر الذي من شأنه أن يستحث الطلب على النفط والبتروكيماويات، إلا أنه من غير المحتمل أن يشهد قطاع الطاقة انتعاشا قريبا، حتى إذا ثبت أن تأثير فيروس الكورونا على الطلب على النفط قصير الأجل، فهناك أثر سلبي كبير يتمثل في استمرار أسعار النفط عند مستوياتها المنخفضة الحالية إذا لم يتم إجراء تخفيضات أعمق في الإنتاج مستقبلا، ونظرا للوضع الحالي لاستمرار تداعيات فيروس الكورونا (المنعكس في استمرار انخفاض الطلب على النفط) إلى جانب وجود احتمال ضئيل لتنفيذ اتفاق خفض الإنتاج قبل يونيو (عندما تجتمع أعضاء منظمة الأوبك)، فمن المتوقع أن يواجه قطاع النفط تحديات كبيرة في المستقبل والتي قد تستغرق سنوات للتعافي منها.

قطاع البنوك: من المتوقع أن تستمر المخاطر السلبية في القطاع المصرفي حتى بعد احتواء انتشار الفيروس، في حين أن بعض الكيانات قد تشهد انتعاشا سريعا بعد استئناف العمليات التجارية، فإن العواقب أكثر تعقيدا للقطاع المالي ذو القيود المحكمة، إن الأداء المالي للقطاع المصرفي مرتبط بأسعار الفائدة في الاقتصاد، والتي من المتوقع أن تستمر عند مستوياتها المنخفضة على المدى القصير حتى يتم استعادة الاستقرار الاقتصادي، علاوة على ذلك، حيث من المتوقع أن تؤخر الشركات بعض خطط التوسع الخاصة بها حتى بعد انحسار الوباء، فقد يتأخر الطلب على التمويل بدوره.

ومع ذلك، فإن السؤال الرئيسي الذي سيوضح الرؤية غير الواضحة لزخم تداعيات فيروس كورونا هو: إلى متى ستستمر الأزمة الصحية، وبالتالي سيستمر الإغلاق الاقتصادي، هذا هو السؤال الذي لا يستطيع حتى المهنيين الصحيين الإجابة عنه حتى الآن، يمثل انتشار الوباء صدمة غير متوقعة للاقتصاد العالمي، والتي أثرت في الوقت نفسه على العرض والطلب معا، مما يشكل تحديا اقتصاديا غير مسبوق، وسواء كان هذا الوباء قصير العمر أو باق فلاشك في أنه سيعيد توجيه تفاعل الناس مع الاقتصاد من الآن فصاعدا.

31 ديسمبر 2019:

تم إبلاغ المكتب الاقليمي لمنظمة الصحة العالمية في الصين بحالات التهاب رئوي بمسببات غير معروفة (سبب غير معروف) اكتشف في مدينة ووهان بمقاطعة هوبي في الصين.

2020

9 يناير:

حدثت الوفاة الأولى من الفيروس لرجل يبلغ من العمر 61 عاما وكان عميلا منتظما في سوق الجملة هوانان للمأكولات البحرية (حيث تم الاشتباه في المرض لأول مرة).

14 يناير:

تم الإبلاغ عن حالتين من أصل 41 حالة مؤكدة في ووهان تشمل زوجين، مما يزيد من احتمال انتقال العدوى من شخص لآخر.

19 يناير:

تم الإبلاغ عن الحالات المؤكدة الأولى في الصين، خارج ووهان.

1 فبراير:

أول شركة طيران من الشرق الأوسط (الخطوط الجوية القطرية) علقت رحلاتها إلى الأراضي الصينية من 3 فبراير وحتى إشعار آخر.

5 فبراير:

أبلغت الصين (في ووهان) عن 10,117 حالة مصابة بالفيروس إجمالا، وقد أبلغت تيانجين عن وفاة الحالة الأولى، وقال خبراء صينيون إن اختبار الحمض النووي كان قادرا فقط على تحديد من 30% إلى 50% من الحالات الإيجابية.

7 فبراير:

أعلن بنك الاحتياطي الفيدرالي تحذيره من أن الفيروس يشكل تهديدا محتملا لنمو الاقتصاد الأمريكي.

9 فبراير:

أكدت الصين الآن ما مجموعه 40,213 حالة، من بينها 29,631 حالة في مقاطعة هوبي وحدها، وارتفع عدد قتلى فيروس كورونا في الصين إلى 811 حالة، متجاوزا حصيلة وفيات وباء السارس خلال عامي 2002 و2003.

11 فبراير:

أطلقت منظمة الصحة العالمية رسميا اسم فيروس كورونا الجديد باسم COVID-19.

قام الفيروس بالتأثير على أسعار النفط الخام بالانخفاض في جميع أنحاء العالم، حيث ينخفض طلب الصين على النفط الخام بسبب عمليات الإغلاق وحظر التجول والمخاوف وإجراءات أخرى، حيث وصلت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها منذ عام واحد، وتراجعت لمدة 5 أسابيع.

13 فبراير:

أصدرت الحكومة تمديدا للأمر إغلاق جميع الشركات غير الأساسية (بما في ذلك المصانع) في مقاطعة هوبي حتى 20 فبراير 2020 على الأقل.

طبقت ووهان قاعدة جديدة تمنع الناس من مغادرة أحيائهم لأسباب غير طبية، وتحديث حظر التجول إلى حظر كامل.

16 فبراير:

نفذت مقاطعة هوبي الحجر الصحي في نطاق القرى المحيطة، حيث لا يسمح بدخول غرباء ويسمح لشخص واحد من كل أسرة بالخروج من أجل الحصول على المواد الغذائية المطلوبة والعاجلة كل ثلاثة أيام وعلى طرق محددة وفي وقت محدود فقط (لتقليل انتشار العدوى)، وإغلاق جميع الأماكن العامة غير الضرورية في مقاطعة هوبي ومنع جميع التجمعات من أي نوع.

26 فبراير:

بكين تطلب من المسافرين الأجانب القادمين من المناطق المتضررة بالفيروس أن يتم الحجر الصحي لمدة 14 يوما.

تم إدخال تدابير وطنية للمساعدة على استئناف الأعمال التجارية، وتضييق الخناق على المعوقات الضارة بحركة المرور واللوجستيات، هذا غير حظر الزيادة المفرطة في الإمدادات الطبية الأساسية أو تعطيل نظام السوق.



27 فبراير:

منعت المملكة العربية السعودية المعتمرين والأجانب من دخول البلاد بسبب انتشار عدوي الفيروس.

بسبب المخاوف المتزايدة بشأن تفشي فيروس الكورونا، سجلت العديد من مؤشرات سوق الأسهم الأمريكية بما في ذلك مؤشرات ناسداك واس اند بي 500 وداو جونز الصناعي انخفاضات حادة لم تحدث منذ عام 2008، حيث انخفض مؤشر داو جونز 1,119 نقطة وهو أكبر انخفاض في يوم واحد منذ الأزمة المالية عام 2008.

28 فبراير:

أعلن وزير خارجية المملكة العربية السعودية عن الوقف المؤقت لدخول مواطني دول مجلس التعاون الخليجي إلى مكة والمدينة، وتم استبعاد مواطني دول مجلس التعاون الخليجي الذين كانوا في المملكة العربية السعودية لأكثر من 14 يوما متواصلا ولم يظهروا أي أعراض لإصابتهم بفيروس الكورونا من هذه القاعدة.

2 مارس:

أكدت المملكة العربية السعودية وفاة أول حالة مصابة بالفيروس وهو مواطن سعودي عائد من إيران عبر البحرين.

3 مارس:

خفض البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة قصيرة الأجل بمقدار 50 نقطة أساس وذلك في محاولة لعكس الانحدار الحادث في أسعار الأسهم ولتعزيز ثقة المستهلك والمستثمر على حد سواء.

وبالمثل وعلى الفور قامت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) بخفض سعر الريو من 225 إلى 175 نقطة أساس، ومعدل الريو العكسي من 175 إلى 125 نقطة أساس بتأثير متوسط المدى.

5 مارس:

أعلنت المملكة العربية السعودية عن مزيد من الخطوات الاحترازية فيما يتعلق بالمسجد الحرام المكي والمسجد النبوي، والتي شملت إغلاق يومي مؤقت للمسجدين لأغراض التعقيم.

8 مارس:

• أعلنت المملكة العربية السعودية عن تخفيضات غير متوقعة في أسعار برميل النفط تتراوح بين 6 و8 دولارات للبرميل للعملاء في أوروبا وآسيا والولايات المتحدة، وهو ما أدى إلى انخفاض حادا في أسعار النفط في ذلك اليوم حيث انخفض خام برنت بنسبة 30% وهي أكبر نسبة انخفاض لأسعار النفط منذ حرب الخليج.

• أعلنت حكومة المملكة العربية السعودية أنها أوقفت مؤقتا جميع وسائل النقل من وإلى منطقة القطيف على ساحلها الشرقي، على الرغم من أنه سيتم السماح لسكان القطيف بدخول الأراضي، وبحسب ما ورد تم وضع كتل الأسمنت كحواجز على الطريق الرئيسي المؤدي إلى المنطقة، وزعمت وزارة الداخلية بالبلاد أن جميع الأفراد الذين تأكدت إصابتهم عبر المملكة هم من منطقة القطيف.

• أعلنت وزارة التربية والتعليم السعودية أنه سيتم إغلاق المدارس والجامعات في المملكة العربية السعودية اعتبارا من يوم الاثنين للسيطرة على انتشار فيروس الكورونا، ويشمل القرار جميع المؤسسات التعليمية بما في ذلك المدارس الحكومية والخاصة ومؤسسات التدريب الفني والمهني.

9 مارس:

• سجلت أسواق الأسهم في جميع أنحاء العالم خسائر كبيرة ويعود السبب في ذلك جزئيا إلى مزيج من حرب الأسعار ومن مخاوف تفشي فيروس الكورونا، وقد ترتب على ما حدث لأسعار النفط وأسواق الأوراق المالية ظهور أضرار أخرى، حيث انخفض الروبل الروسي بنسبة 7% إلى أدنى مستوى له خلال آخر 4 أعوام مقابل الدولار الأمريكي.

• وقد انخفض مؤشر داو جونز الصناعي بأكثر من 7% أو ما يعادل 2000 نقطة، متجاوزا توقعات سوق العقود الآجلة وأصبح أكبر انخفاض في تاريخ المؤشر، كما تأثرت أسواق الأسهم الأخرى بالمثل، حيث تقلص مؤشر اس اند بي 500 بنسبة 7.6% وتراجع مؤشر ناسداك بنسبة 7.2%.

• اما شركة أرامكو السعودية العملاقة في إنتاج النفط فقد تزعم سعر سهمها الخسائر بالسوق السعودي، حيث انخفض السهم بنسبة 10% في بورصة تداول بالرياض ما أدى إلى وقف التداول على أرامكو.

• أعلنت السلطات السعودية عن اكتشاف أربع حالات جديدة لفيروس كورونا، وتشمل الحالات الجديدة مواطن سعودي واثنين بحرينيين وآخر أمريكي، وتم عزل جميع الحالات الجديدة بالحجر الصحي في القطيف والرياض.

10 مارس:

أعلنت المملكة العربية السعودية أنها ستزيد إنتاجها النفطي من 9.7 مليون برميل يوميا إلى 12.3 مليون برميل، وهذا بعدما أعلنت روسيا عن رفضها لخفض الإنتاج وزيادة إنتاج النفط 300 ألف برميل يوميا.

11 مارس:

أعلنت منظمة الصحة العالمية تفشي فيروس الكورونا كوباء سريع الانتشار عالميا، ومعترفة بأنه من المرجح أن ينتشر الفيروس في جميع دول العالم.

12 مارس:

انخفضت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودي (تداول) بنسبة 12.65% على أساس أسبوعي إلى حوالي 7.266 تريليون ريال بنهاية الأسبوع المنتهي في 12 مارس 2020.

14 مارس:

- أكدت المملكة العربية السعودية أنها علقت جميع الرحلات الدولية لمدة أسبوعين ابتداء من 15 مارس في حملة ضد انتشار فيروس الكورونا العالمي.
- أعلن وزارة الشؤون البلدية والقروية والسكنية السعودية أنها سوف تغلق جميع المتزهات وأماكن الترفيه في مراكز التسوق التجارية كما ستقوم بتعقيم جميع المطاعم، بالإضافة إلى ذلك أعلنت الوزارة أنها ستحظر جميع المناسبات الاجتماعية بما في ذلك الجنازات وحفلات الزفاف.
- أيضا قدمت حكومة المملكة العربية السعودية دعما اقتصاديا، حيث تعهدت بتقديم حزمة بقيمة 50 مليار ريال سعودي (ما يعادل 13 مليار دولار) لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة وشركات التجارة الإلكترونية والكيانات المتضررة من عمليات الإغلاق في مكة والمدينة.

15 مارس:

- أعلنت الحكومة السعودية عن إغلاق جميع مراكز التسوق والمطاعم والمقاهي والحدايق العامة باستثناء الصيدليات ومحلات السوبر ماركت.
- أعلن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أنه سيخفض سعر الفائدة الرئيسي (وهو سعر الفائدة الفيدرالية) إلى نطاق بين صفر إلى 0.25% انخفاضا من نطاق 1% إلى 1.25%، وأطلق برنامجا للتيسير الكمي بقيمة 700 مليار دولار أمريكي.

16 مارس:

- خفضت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) سعر معدل الريبو من 175 إلى 100 نقطة أساس، ومعدل الريبو العكسي من 125 نقطة أساس إلى 50 نقطة أساس بشكل فوري.
- تراجعت أسعار العقود الآجلة للنفط الخام تسليم أبريل بنسبة 10.5% إلى سعر 28.4 دولار للبرميل، بينما انخفض سعر خام برنت بنسبة 12.2% إلى 29.7 دولار للبرميل.

18 مارس:

- أعلنت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية السعودية أنها ستعلق الحضور في أماكن العمل في جميع كيانات القطاع الخاص لمدة 15 يوما كجهود حثيثة تبذلها حكومة المملكة لمواجهة تداعيات ووقف انتشار وباء فيروس الكورونا.
- أعلنت المملكة العربية السعودية عن تخفيضات في إنفاق الميزانية بنسبة 5% لعام 2020 لتعويض أثر تفشي COVID-19

19 مارس:

أعلنت وزارة الصحة السعودية أن العدد الإجمالي لحالات الإصابة بفيروس الكورونا بالمملكة وصل إلى 274 حالة، وأنه تم شفاء حالتين أخريين ليصل إجمالي عدد الحالات التي شفيت إلى عدد 8 حالات، ولم يتم الإبلاغ عن أي حالة وفاة.

20 مارس:

أوقفت المملكة العربية السعودية الدخول والصلابة للجمهور في الحرمين الشريفين بمدينة مكة المكرمة والمدينة المنورة للحد من انتشار فيروس الكورونا. وعلقت وزارة الداخلية الرحلات الداخلية والقطارات والحافلات وسيارات الأجرة لمدة 14 يوما في محاولة مكثفة لوقف انتشار الفيروس، وسيجري الاجراء الجديد في الساعة السادسة صباحا (بتوقيت شرق استراليا) يوم السبت 21 مارس لعام 2020.

22 مارس:

أعلنت وزارة الصحة السعودية عن 119 حالة إصابة جديدة، ليصل العدد الإجمالي في المملكة العربية السعودية إلى 511 حالة.

24 مارس:

أعلنت وزارة الصحة السعودية عن وفاة مواطن أفغاني عن عمر يناهز 51 عاما في المدينة المنورة.

26 مارس:

ارتفاع أعداد الحالات المصابة بالمملكة العربية السعودية إلى 1012 حالة، مع تشافي 33 حالة و3 حالات وفاة.

## إتقان كابيتال

برج ذا هيدكوارترز بزنس بارك، طريق الكورنيش، حي الشاطئ،

صندوق بريد 8021، جدة 21482،

المملكة العربية السعودية

هاتف: 966 12 510 6030

فاكس: 966 12 510 6033

[info@itqancapital.com](mailto:info@itqancapital.com)

[www.itqancapital.com](http://www.itqancapital.com)

## الإفصاح وإخلاء المسؤولية

أعدت شركة إتقان كابيتال هذا البحث ("إتقان كابيتال") السعودية. تم إعداد هذا التقرير للاستخدام العام من قبل عملاء إتقان كابيتال ولا يجوز إعادة توزيعه أو إرساله أو الإفصاح عنه، سواء بالكامل أو جزئياً، بأي شكل أو طريقة دون الموافقة الكتابية الصريحة من إتقان كابيتال. ويعد استلامك ومراجعتك لهذا البحث بمثابة موافقتك على عدم إعادة التوزيع أو النشر أو الإفصاح للأخرين عن المحتوى والآراء والمعلومات والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير قبل إفصاح شركة إتقان عن هذه المعلومات للجمهور العام. وتم الحصول على المعلومات الواردة في هذا البحث من عدة مصادر عامة، من المفترض أن تكون موثوقة بها، ولكننا لا نضمن دقتها. لا تقدم شركة إتقان كابيتال أي تعهدات أو ضمانات (صراحة أو ضمناً) بشأن البيانات والمعلومات المطروحة ولا تقدم شركة إتقان تلك المعلومات على أنها كاملة أو خالية من أي خطأ، أو على أنها غير مضللة أو على أنها صالحة لأي غرض خاص. فيوفر هذا البحث المعلومات العامة فقط. ولا تشكل المعلومات أو أي رأي مُعبر عنه بهذا التقرير عرضاً أو دعوة لتقديم عرض ببيع أو شراء أي أوراق مالية أو منتجات استثمارية أخرى متعلقة بتلك الأوراق المالية أو الاستثمارات. وليس من المقصود بهذا البحث إعطاء أي نصائح استثمارية شخصية ولا يؤخذ في الاعتبار أي أهداف استثمارية معينة خاصة بأية مؤسسة مالية أو الاحتياجات الخاصة لأي شخص بعينه يستلم هذا التقرير. وعلى المستثمرين طلب المشورة المالية أو القانونية أو الضريبية بصدد ملائمة الاستثمار في أي أوراق مالية أو استثمارات أخرى أو استراتيجيات الاستثمار الواردة أو المُوصى بها في هذا التقرير ويجب عليهم معرفة أنه قد لا تتحقق أي توقعات مستقبلية أدلى بها ضمن هذا التقرير. ويجب على المستثمرين معرفة أنه قد تتقلب قيمة الدخل المحقق من تلك الأوراق المالية أو الاستثمارات الأخرى، إن وجد، وقد يرتفع أو ينخفض سعر أو قيمة تلك الأوراق المالية أو الاستثمارات. ومن الممكن أن تؤثر تقلبات سعر الصرف سلباً على قيمة أو سعر أو الدخل المحقق من بعض الاستثمارات. وبناءً على ذلك، يمكن أن يستلم المستثمرون عائداً استثمارياً أقل من المبلغ المستثمر. قد يكون لشركة إتقان كابيتال أو مديرها أو واحدة أو أكثر من شركاتها التابعة (بما يشمل محللو البحث) منفعة مالية في الأوراق المالية الخاصة بالشركات المصدرة أو الاستثمارات المتعلقة بذلك، بما يشمل المراكز طويلة أو قصيرة الأجل في الأوراق المالية أو الضمانات أو العقود المستقبلية أو الخيارات أو المشتقات المالية أو الأدوات المالية الأخرى. كما يجوز لشركة إتقان كابيتال أو أي من شركاتها التابعة من وقت لآخر أداء خدمات مصرفية استثمارية أو خدمات أخرى لأية شركة واردة في هذا التقرير. لن تكون إتقان كابيتال أو أي من شركاتها التابعة أو موظفيها مسؤولين عن أي خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو تبعية قد ينتج عن أي استخدام، مباشر أو غير مباشر، للمعلومات الواردة في هذا التقرير. كما قد يخضع هذا البحث وأي توصيات واردة فيه إلى التغيير دون إشعار مسبق. لا تتحمل إتقان كابيتال أية مسؤولية بصدد تحديث المعلومات الواردة في هذا البحث. لا يجوز تغيير أو نسخ أو إرسال أو توزيع كل أو أي جزء من هذا البحث بأي شكل وبأية طريقة. هذا البحث ليس موجهاً إلى أو مخصصاً للتوزيع على أو الاستخدام من قبل أي شخص أو كيان يكون مواطناً أو مقيماً أو يقع في أي مكان أو ولاية أو بلد أو أية ولاية قضائية أخرى يكون فيها هذا التوزيع أو النشر أو التوفر أو الاستخدام مخالفاً للقانون أو سيعرض إتقان كابيتال أو أي من شركاتها التابعة إلى أي متطلبات تسجيل أو ترخيص ضمن تلك الولاية القضائية.

إتقان كابيتال هي شركة مرخصة من هيئة السوق المالية السعودية | رخصة رقم 07058-37 وسجل تجاري رقم 4030167335